

## تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان

محمد الحسنات – 2008/1/25م

تلفاكس: 5340994

تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان منذ صدورها 2003م حتى اليوم تستحق الاهتمام والمتابعة لتوصياتها من كل من يعنيه الأمر ، ولأكثر من قراءة وندوة ومؤتمر متخصص من المهتمين والمتقنين والناشطين في مجال الحريات العامة والنهج الديمقراطي وحقوقنا في الدستور واليثاق الوطني وأحداث كلنا الاردن في جامعتنا ومعاهدنا ومدارسنا.

تأت حكومات وترحل أخرى ولا يتغير شيء، يتعثر ملف الاصلاح وتكرر المطالبات نفسها مع كل حكومة جديدة:- استقلال القضاء، حرية وسائل الاعلام، فانون جديد للمطبوعات والنشر، قانون الاجتماعات العامة، تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، والمشاركة من كافة شرائح المجتمع في صنع القرار.

لماذا تفشل كل محاولات مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاحزاب ومعظم شرائح المجتمع في الدعوة الى ضرورة تغير قانون الانتخابات الحالي بعد أن ثبت بالتجربة وفي اكثر من دورة انتخابية برلمانية عيوبه وشروبه من حيث تغلب العصبية العائلية والعشائرية والمناطية على حساب اعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة او صوتان واحد للدائرة المحلية والثاني للمستوى الوطني فهل هذا مؤ شرف فشل وعجز الجمعيات والمنظمات ذات العلاقة في التأثير على صانع القرار من أجل الإصلاح والتغيير؟

هل مارست هذه المؤسسات النقد الذاتي لتجارها وتقييم عقلائي وموضوعي لخطتها وبرامج عملها واهدافها ووسائل تحقيقها ورصدت مؤشرات النجاح أو الفشل.

هل علينا ان نعترف بداية ان فكرة العمل التطوعي جديدة على مجتمعنا، وان ثقافة النقد والمساءلة والحاسبة غير مرحب بها او قبول فعل ممارستها في ثقافتنا، فكيف نتقدم بنقد الاجبايات والسلبيات للعمل الرسمي والشعبي اذا كنا نحن كمؤسسات مجتمع مدني عاجزين عن نقد انفسنا وتقديم البديل؟ بدليل تجاهل كل الحكومات لدور العمل الاهلي بالرغم من اهميته وفائدته لدرجة لا يتحرج البعض بحسن نية وغالبا بسؤ نية بالتشكيك في دوافعه وتوجهاته برفع فزاعة التمويل الاجنبي، مما يضع مبدأ التعاون بين القطاعات الرسمية والخاصة والاهلية على المحك والذي يمكن تنقيته وتمويله بإزالة الشكوك من حوله من خلال صندوق تغذية وتشرف عليه نسبة تبرعات المؤسسات المالية مما يخضع من مجموع ضريبتها للخزينة، فنغلق الباب الذي يأتي منه الريح ونسده ونستريح حتى نتفرغ لبناء الثقة والإبداع والانجاز. لأن خدمة المجتمع التطوعيه قضية مركزية في حياة كل المجتمعات الحديثة، وتحتاج لكل طاقات القادرين والراغبين في مجتمعنا وتستحق وقتنا وجهدنا لتأسيس وتعزيز الوعي بأخطار التلوث وسلامة البيئة وازمة الطاقة والحصاد المائي ومكافحة التصحر حتى ممارسة حقنا في انتاج برلمان منتخب يعبر عن طموحاتنا ويحمي بالتشريع والمراقبة حرياتنا الدستورية من خلال اشراف قضائي حر ومستقل ينال ثقة الجميع ناخبين ومرشحين ومراقبين محليين وأجانب، فليس لدينا ما نخشاه او نخفيه، ونغلق باب الشكاوي من "التصويت الامي وعمليات نقل الاصوات وشراء ذمم البعض".

لكل هذا يأتي اهمية تقرير المركز الوطني وتوصياته حول مجريات الانتخابات النيابية لعام 2007م، والتي قامت جريدة العرب اليوم بنشره في عددها رقم 3853، الصادر يوم الثلاثاء 2008/1/8م. وهو جدير بحوار مجتمعي رسمي وأهلي اذا أردنا ان ننافس من الالف إلى الباء في مجال نهج الديمقراطية واحترام الحريات ونزاهه الانتخابات التي لا تكلفنا مالا وتحقق لنا سعادتنا وتجويد حياتنا على أمل أن نكون نقطة إشعاع لا دائرة اتهام وتشكيك.

التشخيص متوفر. مهنية ومصداقية في تقارير: التنمية البشرية، المركز الوطني، مراكز الابحاث والدراسات، ويبقى المطلوب العمل بمؤسسية وشفافية واحترام حق الاختلاف وقبول النقد الذي عليه دليل لتحسين الأداء.